

جدلية العلاقة بين الهوية (الثقافية) والمواطنة في ظل تناقضات العولمة

The dialectic of the relationship between identity (cultural) and citizenship in light of the contradictions of globalization

الدكتورة ليندة طرودي* - كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة صالح بونيدر قسنطينة 3- الجزائر

الملخص:

لا زال للمجتمع عبر مختلف الحضارات ميزة تضعه دائما في مواجهة الآخر، تطرح قضايا عديدة كالانتماء والمواطنة والدفاع عن الهوية، ما يقودنا إلى وضع عدة اعتبارات أبرزها المضامين الثقافية الاجتماعية والسياسية لكل دولة ومدى استجابتها لتحديات العصر والتطورات الحاصلة في المجالات المذكورة أنفا وغيرها كثير، التي تخضع لعدة منطلقات أبسطها قضية السلطة السياسية ومدى تجاوبها سواء كان النظام منغلق على نفسه أو منفتح، فالعوامل الخارجية ذات سمات إيجابية وأخرى سلبية، ولعلّ ما يشد انتباهنا هو تأثير ذلك على مجتمعاتنا العربية. فقضية الصراع مطروحة منذ الأزل وحتى اليوم سواء داخل المجتمع الواحد أو بين المجتمعات في نفس الأقطار وكذا بين الشرق والغرب، قضايا السلم والحرب والدفاع عن الخصوصية وصراع المصالح بالدرجة الأولى، قضايا الهوية والتميز العرقي وسيطرة الإيديولوجيات، اكتساب قيم وثقافات جديدة ومدى التوافق وتقبل الآخر، تدور كلها في محتوى واحد هو الاختلاف أو بمعنى آخر أصح التمايز الهوياتي الذي كان له صدى في إطار ما عُرف بالعولمة التي جاءت بقيم جديدة تنادي في أغلبها بالتمازج الثقافي والانفتاح على الآخر.

الكلمات المفتاحية: الهوية، الثقافة، الهوية الثقافية، المواطنة، العولمة.

Abstract:

the community has through various civilizations a special feature that always put it in the face of the other, and pose many issues about citizenship and identity, this is what leads us to several considerations, social ,political and cultural of each country and the extent of its response to modern challenges , which are subject to a number of starting points like political power and the extent of their response, whether the system is closed on its self or open, the external factors have positive and negative attributes, and perhaps what draws our attention is the impact on our Arab communities , the conflict and dispersion was on the table since a long time until today, whether within the same community or between communities in the same countries as well as between East and West, the issues of peace and war and the defense of privacy and conflict of interests are all a part of identity issues In the light of globalization, which came with new values advocated mostly cultural combination .

Keywords:Identity, culture, cultural identity, citizenship, globalization

مقدمة :

تتحدد أنماط العلاقات في المجتمع أو بالأحرى داخل الدولة الواحدة وفق المدى التفاعلي بين الأفراد ويمكن التركيز على الدولة التي تحوي عدة عرقيات وإثنيات، ما يطرح إشكالية الهوية والمواطنة، التي توجّه النظر إليها في ظل العولمة والانفتاح على مختلف الثقافات في العالم مع تجاهل ضرورة الحوار والتفاعل الإيجابي بين الثقافات المتباينة داخل المجتمع الواحد، أي أنّ للعولمة أهداف ذات قيم إنسانية حسب المعلن منها دون التفصيل فيما وراء ذلك، الأمر الذي سيتم التعرّيج عليه في محاور الدراسة، من أجل تسليط الضوء على الاختلافات الناجمة عن الانفتاح والتطور ومدى تأثيرهما على الهوية ومدى سيطرة ذلك على العلاقات القومية وعبر القومية. وعليه تمّ طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن تحديد طبيعة العلاقة بين الهوية الثقافية والمواطنة في ظل تناقضات العولمة؟**

وتندرج ضمنها الفرضية التالية: **تأخذ الهوية مسار إيجابي أو سلبي وفقاً لنمط الثقافات والقيم الوطنية السائدة في المجتمع ما قد يؤدي إلى التعدد والتناقض في ظل العولمة.**

المحور الأول: العلاقة بين الهوية الثقافية والمواطنة**I. تحديد المفاهيم:****1. مفهوم الهوية:**

الهوية من حيث الطرح الموضوعي والذاتي معا هي: وعي الإنسان وإحساسه بانتمائه إلى مجتمع أو أمة أو جماعة أو طبقة في إطار الانتماء الإنساني العام، إنها معرفتنا بما وأين نحن ومن أين أتينا وإلى أين نمضي وبما نريده لأنفسنا وللآخرين وبموقعنا في خريطة العلاقات والتناقضات والصراعات القائمة؟. هذا وقد أثبتت المجادلات العلمية أن هوية أي مجتمع ليست أمراً ثابتاً كما ذهب إلى ذلك المفكر محمد عابد الجابري، بل ترتبط بالمشكلات الخارجية وبالتداول العلمي للأفكار والثقافات، كما ترتبط بالصراع على السلطة (محمد، ع.37:2011).

يُعرفها الدكتور **عبد الوهاب المسيري**: «الهوية ثقافة وسياق إنساني واجتماعي مختلف، لا أسوارا تفصل الذوات عن الآخرين، فالهوية أمر محمود ولا يعني حضورها انغلاقاً، وإنما وعي وقدرة على نقد الآخرين دون استلاب أو انبهار بهم أو انغلاق عليهم.

- ولا تكون الهوية أمراً مذموماً إلا حينما تصبح مرجعية ذاتها ولا تقبل بأي معايير خارج ذاتها، فيرى عرق معين أنه فوق الآخرين، أو أن القوة هي الحق» (سوزان، ح.2009: 148).

يجب أن ينطلق تعريف الهوية من معايير معينة، من خلال الأخذ بالسمات الأساسية المتجانسة من جهة والسمات الخاصة التي يمكنها التأكيد على خاصة التمايز من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس سنتطرق لعناصر الهوية للخوض في الموضوع أكثر، وهي (اليكس، م.1993: 18-20):

1-1 عناصر مادية وفيزيائية: تشتمل على:

- **الحيارات:** الاسم، الآلات، الموضوعات، الأموال، السكن، الملابس.
- **القدرات:** القوة الاقتصادية، والمالية والعقلية.
- **التنظيمات المادية:** التنظيم الإقليمي، نظام السكن، نظام الاتصالات الإنسانية.
- **الانتماءات الفيزيائية:** الانتماء الاجتماعي والتوزعات الاجتماعية والسمات المورفولوجية الأخرى المميزة.

2-1 عناصر تاريخية: تتضمن ما يلي:

- **الأصول التاريخية:** الأسلاف، الولادة، الاسم، المبدعون، الاتحاد، القرابة، الخرافات الخاصة بالتكوين، الأبطال الأوائل.
- **الأحداث التاريخية الهامة:** المراحل الهامة في التطور، التحولات الأساسية، الآثار الفارقة، التربية والتنشئة الاجتماعية.
- **الآثار التاريخية:** العقائد، العادات والتقاليد، العقد الناشئة عن عملية التطبيع أو القوانين والمعايير التي وجدت في المرحلة الماضية.

3-1 عناصر ثقافية نفسية:

- **النظام الثقافي:** المنطلقات الثقافية، العقائد، الأديان، الرموز الثقافية والإيديولوجية، نظام القيم الثقافية وأشكال التعبير المختلفة.
 - **العناصر العقلية:** النظرة إلى العالم، نقاط التقاطع الثقافية، الاتجاهات المغلقة، المعايير الجمعية والعادات الاجتماعية.
 - **النظام المعرفي:** السمات النفسية الخاصة، اتجاهات نظام القيم.
- 4-1 عناصر نفسية اجتماعية:**
- **أسس اجتماعية:** اسم، مركز، عمر، جنس، مهنة، سلطة، واجبات، أدوار اجتماعية، نشاطات و انتماءات اجتماعية.
 - **القيمالاجتماعية:** الكفاءة، النوعية، التقديرات المختلفة.
 - **القدرات الخاصة بالمستقبل:** القدرة والإمكانية، الإثارة الإستراتيجية، التكيف، نمط السلوك.
- 2. مفهوم الثقافة:**

الجدور اللاتينية لكلمة ثقافة culture هو يفلح colere الذي يمكن أن يعني أي شيء ابتداء من حراثة وزراعة الأرض إلى السكنى والعبادة والحماية، وتطور معناها من يسكن أو يستوطن وهو باللاتينية colonus إلى الكلمة المعاصرة استعمار colonialism التي يمكن ترجمتها إلى استعمار استيطاني، لكن كلمة colere ينتهي بها المطاف لتصبح cultus شأن المصطلح الديني cult وتعني عبادة أو دين أو عقيدة، تماما مثل فكرة الثقافة نفسها في عصرنا الحديث (تيري، إ. 2012: 14).

وهناك توافق عام بين المهتمين بإشكالية تطور مفهوم الثقافة في الفكر الغربي الحديث والمعاصر، في أن الفضل في اقتراح أول تعريف شامل ودقيق لهذا المفهوم يرجع إلى العالم الإنجليزي إدوارد تايلر (Edward Tylor) والعالم الأمريكي لويس مورغان (Lewis Morgan) أول من اقترح أن تكون ظاهرة الثقافة موضوعا رئيسيا لهذا التخصص، وقد ورد تعريف الثقافة في الفقرة الأولى من كتاب إدوارد تايلر الثقافة البدائية primitive culture المنشور عام 1871 كما: "إن الثقافة أو الحضارة هي ذلك المركب الكلي الذي يشتمل على المعارف والمعتقدات والفنون والآداب والأخلاق والقوانين والأعراف والقدرات وكذلك على

جميع الاستعدادات والعادات الأخرى التي يكتسبها الإنسان، بصفته عضواً في مجتمع معين" (عبد الرزاق، الد. 2013: 22).

وتختلف ارتباطات كلمة الثقافة بحسب ما نعنيه من نمو فرد، أو نمو فئة أو طبقة ونمو مجتمع بأسره وجزء من دعوى أن ثقافة الفرد تتوقف على ثقافة فئة أو طبقة، وأن ثقافة الفئة أو الطبقة تتوقف على ثقافة المجتمع كله، الذي تنتمي إليه تلك الفئة أو الطبقة، وبناءً على ذلك فإن ثقافة المجتمع هي الأساسية ومعنى كلمة الثقافة بالنسبة إلى المجتمع كله هو المعنى الذي يجب بحثه أولاً (إليوت، ت. 2001: 29).

ومن هنا يمكن ربط مفهوم الثقافة بمصطلح التربية، فمعجم أكسفورد يعرف التربية بأنها "عملية تنشئة الصغار" وأنها التدريس أو التدريب المنظم الذي يتلقاه الصغار والكبار على سبيل التوسع، وأنها التثقيف أو تنمية القوى وتكوين الشخصية، وفي كتاب الكنائس تبحث مهمتها الذي صدر بمناسبة مؤتمر أكسفورد عن الكنيسة والمجتمع والدولة الذي عقد سنة 1937 نجد أن: "التربية هي العملية التي يسعى فيها المجتمع إلى أن يفتح حياته لجميع أفرادها، وإلى أن يمكنهم من المساهمة فيه، أنه يحاول أن يسلم إليهم ثقافته، بما في ذلك المعايير التي يريد أن يعيشوا وفقاً لها، حيث ينظر إلى تلك الثقافة على أنها نهائية تكون المحاولة لفرضها على عقول الناشئة، وحيث ينظر إليها على أنها مرحلة في التطور تدرب عقول الناشئة على تقبلها وعلى نقدها وتحسينها في الوقت نفسه" (إليوت، ت. 2001: 135-136).

وقد ميز كريستوفر جينز (Christopher Jones) أربعة معاني رئيسية لمصطلح الثقافة (هارلمبس، و. 2010: 7-8).

1-2 - **الثقافة كحالة للفكر:** يصبح شخص ما مثقفاً حينما يتجه صعوداً نحو انجاز

طموح إنساني، ومن هذه الزاوية تعتبر الثقافة كنوعية تكتسب من جانب الأفراد القادرين على التعلم وتحقيق الصفات المرغوبة لدى الكائن البشري المثقف.

2-2 - **ارتباط الثقافة بفكرة الحضارة:** حيث تكون مجتمعات أكثر ثقافة وحضارة من مجتمعات الأخرى.

3-2 - الثقافة كإطار جماعي للفنون والأعمال الذهنية لدى أي مجتمع منفرد: وفق

هذا التعريف يمكن العثور على الثقافة في المسارح وصالات اللوحات الفنية والمكتبات العامة بدلا من الامتداد إلى كل مظاهر الحياة الاجتماعية للإنسان.

4-2 - الثقافة أسلوب كامل في حياة الناس: وهذا التعريف جرى اعتماده من قبل

رالف لنتون (Ralph Linton) إذ أكد: "أن ثقافة المجتمع هي طريقة حياة أفرادها وهي مجموعة الأفكار والعادات التي تعلموها وساهموا فيها ثم نقلوها من جيل إلى آخر".

3. مفهوم الهوية الثقافية:

مفهوم الهوية متعلق بمفهوم الثقافة إذ

نجد

يُعتبر مفهوم ثقافيتاريخييتكونلدالفردمنخلالالثقافةالتييحيا فيها، وحسب الدكتور منير الرزاز: «التراكمالتاريخيضروريلصنعالهويةالثقافيةلأنها فيالنهاية هيالمستوبالناضجالذيبلغتهاالمجموعاتالبشريةنتيجةتفاعلقرونطويلةبينأفرادهاوبينالظروفالطبيعيةوالتاريخيةالتيمرتتبعهاوالتيستجتمعاينهاهاروابطمايديتوروحيةمشتركةأهمهاوأعلاهارابطةالدينواللغة»(شرقي، ر. 2013: 193).

فمفهوم الثقافة المتداول بين الباحثين في حقل العلوم الإنسانية والاجتماعية أو في الأدبيات المعاصرة يصفها بأنها وسيلة ضرورية لاكتساب صفة الانتماء الفعلي إلى كيان اجتماعي محدد ومتميز، ومؤسسة رمزية للحفاظ على تراث هذا المجتمع وتقاليدته ونقله إلى الأجيال الجديدة، وهذه الدلالة الحديثة نسبيا تسمح بالنظر إلى الثقافة على أنها واحد من العناصر والمكونات المهمة لتحديد هوية الشخص الاجتماعية، لكونها أسلوبا في العيش والسلوك والإحساس والإدراك والتعبير والإبداع، يتميز به مجتمع بشري معين فيما يملكه من أصالة عريقة ومتجذرة في تاريخه (عبد الرزاق، الد. 2013: 31).

هذا التصور الجديد لماهية الثقافة اكتسب أهمية إضافية بعد أن اعتمده المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية، الذي عقد في مدينة مكسيكو عام 1982 ويتبين ذلك من خلال هذه الفقرة المقتطفة من البيان الختامي الصادر عن المؤتمر:

«إن الثقافة في معناها الواسع تعني مجموع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية المتميزة، التي يختص بها مجتمع بشري معين أو فئة اجتماعية بعينها، وهي

مركب يشمل الآداب والفنون وأنماط العيش والحياة، كما يشمل الحقوق الأساسية للإنسان، ومنظومات القيم والتقاليد والمعتقدات... وتشكل كل ثقافة بشرية منظومة من القيم فريدة من نوعها وغير قابلة للاستبدال، وبواسطة هذه القيم وكذلك بواسطة أشكال التعبير المتنوعة والمختلفة، يتمكن كل شعب من الشعوب البشرية من تأكيد حضوره ومشاركته في العالم» (عبد الرزاق، الد. 2013: 32).

ويعتبر **ستيفن فروش** الهوية إفراز من الثقافات ولكنها لا تتكون منها بتلك البساطة ويقول: «النظرية الحديثة لعلم النفس وعلم الاجتماع تؤكد أن هوية الفرد هي في الحقيقة متعددة، حيث إنها تتكون عبر التجربة وتترسخ برموز لغوية، والأفراد حين يطورون هوياتهم إنما ينجذبون إلى المعطيات الثقافية الموجودة في الشبكة الاجتماعية المباشرة لهم وتلك الموجودة في المجتمع ككل»، فعملية بناء الهوية تبعا لذلك ستؤثر عليها بشكل كبير جميع التباينات والأمزجة السائدة في البيئة الثقافية والاجتماعية المحيطة (هارلمبس، و. 2010: 15).

يمكن لمفهوم التوجه أو الاهتمام الثقافي أن يساعد في دراسة مفهوم الهوية الثقافية الذي يتضمن مفهوم الجهد المركزي الخاص بالهوية، ويعد **بينديكت (Benedict)** أول من أشار إلى وجود علاقة عميقة تربط بين جميع المقدمات والنماذج الثقافية والعناصر التي تشكل مضمون ثقافة محددة، تشكل هذه العلاقة الحبكة الثقافية التي يطلق عليها التوجه العام للثقافة المعنية، وهذا ما يتوافق ورأي **بارسونز** بوجود اتجاهات ثقافية متعددة في داخل الثقافات الاجتماعية، وبالتالي فكل عنصر ثقافي يعبر في النهاية وبطريقته الخاصة عن اعتبارات ثقافية هامة في المجتمع، ويرى **كارديني** أن الهوية سواء على المستوى الشخصي أو الفردي أو الثقافي، نظام من الفعل وعمليات التكيف مع الوسط الذي يحيط بالفرد، وهو الذي يشكل المصدر الأساسي للقلق الذي يجب على الفرد أن يتجنبه ويدفعه عن نفسه، فالفرد كما هو الحال بالنسبة للجماعة الثقافية يبذل جهودا للتكيف مع المخاطر التي تواجهه وذلك لخفض درجة قلقه وتوتره (**اليكس، م. 1993: 35-37**)، كما لا تقف هوياتنا الثقافية بمعزل عن التأثيرات الأخرى في فهمنا وألوياتنا، إذ هناك عدد من التأهيلات التي ينبغي أن تتم بينما نعترف بتأثير الثقافة في حياة الإنسان وأعماله، ويتضح ذلك من خلال (**أمارتيا، ص. 2008: 117-118**):

1. الثقافة ليست ذات أهمية متفردة في تقرير حياتنا وهوياتنا، فهناك أشياء أخرى مثل: الطبقة، العنصر والنوع، المهنة والسياسات لها دورها المؤثر أيضا.
2. الثقافة ليست صفة متجانسة، حيث يمكن أن تكون هناك تنوعات داخل الوسط الثقافي العام نفسه وكمثل على ذلك نذكر إيران المعاصرة فيها رجال دين محافظون ومنشقون راديكاليون في الوقت نفسه، إذ أن الحتميين الثقافيين غالبا ما يسيؤون تقدير مدى عدم التجانس داخل ما يؤخذ على أنه ثقافة واحدة، والأصوات المتنافرة غالبا تكون داخلية وليست من الخارج، وكذا اعتمادا على الوجه المعين من وجوه الثقافة الذي نقرر التركيز عليه: كالتركيز على الدين أو الأدب أو الموسيقى، يمكن أن نصبح صورة متنوعة من العلاقات الداخلية والخارجية المعنية.
3. الثقافة لا تقف ساكنة بلا حركة، فافتراض الثبات سواء تلميحا أو تصريحيا يكون خادع بدرجة كارثية، فاستخدام الحتمية الثقافية غالبا ما يأخذ الشكل اليائس من محاولة رمي مرساة الثقافة على مركب سريع الحركة.
4. الثقافة تتفاعل مع حتميات أخرى للإدراك والعمل الاجتماعي، إذ لا يمكن أن ننظر إلى الثقافة بمعزل واستقلالية عن باقي المؤثرات الأخرى.
5. الهوية الثقافية صورة مثالية تكونها جماعة بشرية معينة عن نفسه مقارنة بجماعات أخرى، وهذه الصورة هي السبيل إلى تعريف الذات من خلال تأكيد ما يميزها من ذوات أخرى، فالشعور بالانتماء إلى هوية ثقافية معينة هو حاجة نفسية واجتماعية ضرورية لا غنى عنها بالنسبة إلى أي إنسان يعيش في هذا العالم، فهذا الانتماء هو الوسيلة الطبيعية لنمو الذات وإثباتها وتفتحها. وقد عرف مفهوم الهوية الثقافية انبعاثا جديدا خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبصفة خاصة خلال فترات انتشار حركات التحرر الوطني في العالم، وبداية الانهيار التدريجي للاستعمار في شكله القديم، وكذلك مع سقوط الأنظمة الشمولية في مرحلة لاحقة، وقد كان للتحويلات الدلالية التي طرأت على مفهوم الثقافة في اتجاه ربطه بإشكالية الديمقراطية والتعددية الثقافية وحقوق الإنسان، تأثيرها الواضح في هذا الانبعاث، والذي ترتب عنه اغتناء دلالة المفهوم وظهور حركات كثيرة لإحياء الثقافات الوطنية، مستلهمة من مضامينه المستحدثة ما يمكن أن يضيف طابع المشروعية على نضالاتها السياسية والاجتماعية. (عبد الرزاق، الد. 2013: 154-155).

4. مفهوم المواطنة:

لقد مر مفهوم المواطنة في الفكر الغربي المعاصر بمحطات تاريخية مهمة أثرت في تكوينه وتطوره، حيث يحتدم الجدل في الأدبيات الغربية المعاصرة بالنسبة للمواطنة حول عدة نقاط محددة من بينها: الطبيعة المتغيرة والواسعة للمفهوم التي تجعله في حالة من عدم الاستقرار باستمرار، وعدم الاتفاق النظري حول حدود المواطنة وأبعاد وتنوع تطبيقاتها من مجتمع لآخر والحال أن مفهوم المواطنة قد ارتبط في تطوره بتطور الجماعة السياسية في الغرب وتشكل البنى الاجتماعية داخلها، بدءاً من مجتمع المدينة اليونانية ومروراً بتشكيل الطبقات الاجتماعية إبان الثورة الصناعية، وليس انتهاء ببروز الرأسمالية وظهور الدولة القومية (محمد، ح. 2012: موقع). كما تقترن المواطنة تاريخياً بنشأة المدينة الأوروبية، ومؤسسات المجتمع المدني، وانتشار الحضارة العمرانية، والمواطن Citizen كلمة مشتقة من cite كما في الكلمات الأنجلو-فرنسية citezein، citezein ومنذ القرن الثالث عشر أصبح المواطن عضواً أو مقيماً في مدينة أو قسبة ما، وفي النظرية السياسية والاقتصادية للقرن التاسع عشر اقترنت المواطنة بنشوء المجتمع المدني، فقد كان تمدن لمواطن نتيجة تهدئة المجتمع العسكري للأرستقراطية الإقطاعية التي وصفها نوبرت إلياس (Norbert Elias) بأنها عملية تحضر، وفي القرن العشرين أصبحت ألقاب المواطنة مشروطة بالعمل والحرب وإعادة الإنتاج (طوني، ب. 2010: 657-661).

وهناك فرق بين المفهوم العربي والمفهوم غير العربي للمواطنة فترجمة كلمة Citizen من اللغة الإنجليزية إلى العربية لا تحتمل نفس المعنى والدلالة، وهناك اختلاف كبير في السياق التاريخي والثقافي حول هذا المفهوم-

فالوطن المواطنة لدى العرب بار تبط بالظر فالمكانيو لميكنلهمار تباطعاطفي، وفي الحضارة الإسلامية المواطن هو كالمسلم، فلاتوجد كلمة ترادف Citizen بمعنى المواطنة في اللغة العربية، وإنما يوجد مصطلحاً مقابلاً لها يستخدم في كل منهما بمعنى المواطنة وهيكلة تخلقو بدرجة كبيرة من أيام مضميناً وإيحاءات للكلمة الغربية التي تنحدر من أصول لاتينية وإغريقية بمعنى الفرد، الذي يشار كفي الشؤ ونالعامه المدنية، أما في الحضارة الغربية فهناك معاني أخر يفهم معجم لوجمانا لانيجيزي تستخدم الكلمة للدلالة على الحالة التي يُعد فيها الفرد مواطناً، كونه يعيش

يرحابدولة معينة، وينتمي إليها ويخلصها ومن ثم يحظ بحمايتها ويتمتع بعضويتها، سواء بحكم المولد أو بحكم اكتساب الجنسية (مراد، ع. 2013: 11-12).

وعرفت المواطنة في موسوعة الكتاب الدولي بأنها: "عضوية كاملة في دولة أو بعض وحدات الحكم وتؤكد أن المواطنين لديهم بعض الحقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة، وكذلك عليهم بعض الواجبات مثل واجب دفع الضرائب والدفاع عن بلدهم" (العيدي، ص. 2008: 6).

غير أن المواطنة تحيل في معناها الدقيق إلى فكرة المشاركة السياسية وحق المساهمة في تشكيل الإرادة العامة، وهي تشكل الخاصية القانونية للفرد الذي يتمتع بحقوق يقوم في مقابلها بأداء مجموعة من الواجبات (سيدي، م. 2010: 49).

-

والمواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته وتميزه بنوعه من الولاء للبلاد ووجوده في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الآخرين في تحقيق الأهداف القومية (عصمت، ح. 2014: 518).

وقد عرفت دائرة المعارف البريطانية المواطنة بأنها: "علاقة بين فرد ودولة كما حددها قانون تلك الدولة وبما تتضمنه تلك العلاقات من واجبات وحقوق في تلك الدولة، فهي مرتبطة بالحرية وما يصادفها من مسؤوليات، كما تسبغ عليه حقوقا سياسية مثل حقوق الانتخاب، وتولي المناصب العامة"، كما ميزت الدائرة بين الجنسية والمواطنة التي غالبا ما تستخدم مرادفة للمواطنة، حيث تتضمن الجنسية إضافة إلى المواطنة حقوقا أخرى مثل الحماية للمواطن في الخارج (عبد الله، ب. 2011: 74). فالمواطنة هي العلاقة بين الفرد والدولة في إطار قانوني، يحدد الحقوق والواجبات التي تترتب عليها العلاقة، كما تم التأكيد على الحقوق السياسية، كحق الانتخاب وتولي المناصب العامة (تيتي، ح. 2014: 30).

أي أن المواطنة ليست محصورة في المجال السياسي وممارسة الحقوق الوطنية، إذ تشمل كل المجالات التي تخص الحياة الاجتماعية ومنها علاقات العمل التي أخذت أبعادا جديدة، وكذا الاختيارات التي تطل السياسة الاقتصادية تؤثر في المواطنة (بولس، ع. 2010: 13). وقد ميز رينهارد بندكس (Reinhard Bendix) في كتابه "بناء الأمة والمواطنة" بين مبدئين (طوني، ب. 2010: 662):

الأول: المبدأ الاستفتائي: الذي يرتبط به المواطنون كأفراد ارتباطا مباشرا بالدولة على أساس عالمي كلي.

الثاني: المبدأ التمثيلي الوظيفي: الذي تتوسط فيه الجماعات الاجتماعية التي ينتمي لها الفرد، في العلاقات بين الفرد والدولة.

أي أن التمييز بين المسؤوليات التي تفرضها الدولة وتلك التي يقوم بها المواطنون طوعا على درجة كبيرة من الأهمية، فعلى افتراض أن الدولة تأخذ بنموذج المواطنة الديمقراطية الليبرالية التي تتيح للمواطنين جميع الحقوق والمسؤوليات لا يكون هناك شكل واحد من المواطنة، وهذا ما يؤكد دافيسون (Davison) وآرثر (Arthur) من أن هناك أربع صور من المواطنة تمتد على متصل أفقي من المواطنة السلبية إلى المواطنة الإيجابية (وعلى متصل رأسي من الرؤى البرجماتية الفردية التي تحض على الأنانية والخلاص الفردي إلى الرؤى المعيارية المجتمعية التي تشجع الخير المشترك والصالح العام (مصطفى، ق. 2006: 90-91).

بالإضافة إلا ما ذكر سابقا فمعنى أن تكون مواطنا يتضمن عددا من المفاهيم التالية (سامح، ف. 2007: 9-23):

- **وضع قانوني:** إذ تضع كل دولة القواعد القانونية التي تنظم منح جنسيتها للأفراد، ويترتب على المواطنة القانونية ثلاثة أنماط من الحقوق والواجبات: السياسية والمدنية والاقتصادية-الاجتماعية، وهذا ما يتعين عليه وجود سلطة قضائية مستقلة قادرة على حماية حقوق الأفراد إلى جانب منظمات فاعلة للمجتمع المدني وبالأخص المنظمات الحقوقية والإعلامية للكشف عن الانتهاكات وكذا حماية وصيانة حقوق الأفراد.

- **مشاركة في الحياة العامة:** وعادة ما يشار إليه بالمواطنة الفعالة وتتضمن الانتخابات الحرة والنزيهة وكذا حرية المرشحين، بالإضافة إلى أن المواطنة الفعالة لا تشمل فقط على حقوق وواجبات على المواطن مدرجة بالقانون، وإنما تذهب إلى تحديد معايير السلوك الأخلاقية والاجتماعية التي يتوقعها كل مجتمع من مواطنيه.

- **العضوية السياسية:** وهو ما يعادل الانتماء الوطني إلى دولة أو كيان سياسي، وبالتالي يمس قضية سيكولوجية هي الشعور بالانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه.

- الرفاهة الاجتماعية: ويتطلب ذلك توفير الخدمات العامة للمواطنين، وبخاصة الفقراء والمهمشين وإيجاد شبكة أمان اجتماعي لحماية الفئات المستضعفة في المجتمع، وأن يظل لها صوت في التأثير على السياسات العامة.

- سلوك تعليمي: ويشير إلى الأنشطة التعليمية التي تساعد المواطنين ليكونوا فاعلين، نشطين يتصرفون بمسؤولية تجاه مجتمعهم وشركائهم في المواطنة، وهذا ما يحتاج لجهود تعليمية يعرف بتعليم المواطنة أو التعليم من أجل المواطنة، ويكون بدء من نماذج السلوك وأنماط التفكير التي يتعلمها الفرد في الأسرة مروراً بالجماعات التي تهتم بالتنشئة، وانتهاء بمؤسسات التعليم الرسمي (المدرسة والجامعة).

II - العلاقة بين الهوية والمواطنة:

يمكن تفسير ذلك من خلال التمييز بين الهويات المتباينة وغير المتباينة، فقد تنتمي مجموعات مختلفة إلى الفئة نفسها وتتعامل مع النوع نفسه من العضوية (المواطنة) أو إلى فئات مختلفة (مثل المواطنة أو المهنة أو الطبقة أو النوع الجنسي) وفي الحالة الأولى هناك بعض التباين بين مجموعات مختلفة داخل الفئة ذاتها، ومن ثم بين الهويات المختلفة المرتبطة بها، لكننا عندما نتعامل مع مجموعات مصنفة على أسس مختلفة مثل التخصص المهني والمواطنة على التوالي، ربما لا يكون هناك تباين حقيقي فيما بينها بقدر ما يختص بالانتماء، وعلى الرغم من أن تلك الهويات غير المتباينة ليست متورطة في أي نزاع إقليمي فيما يختص بالانتماء فمن الممكن أن تتنافس مع بعضها البعض لجذب انتباهنا ووضعها في حيز أولوياتنا، ويمكن للولاءات أن تتعارض بين إعطاء الأولوية مثلاً إلى عرق أو دين أو التزامات سياسية أو واجبات مهنية أو مواطنة (أمارتيا، ص. 2008: 42).

تعتبر المواطنة شراكة بين أفراد المجتمع لحفظ الحقوق والهوية حق من تلك الحقوق، ومنه فالمواطنة عقد شراكة قد تنشأ بين أطراف متباينة عرقياً وعقدياً وثقافياً ما يلزم وجود تداخل وتلاحم بين المصالح لشعب من الشعوب في وطن حر جامع وكذا الإجماع على دستور ضابط وضامن لجميع حقوق مكونات المجتمع وأن ينظر للاختلاف في الخصوصيات من لغة وثقافة ومعتقد وموروث على أنها من الحقوق التي يجب تثبيتها وحفظها لكل طرف. بمعنى أن المواطنة الفاعلة هي التي تحفظ لكل طرف مكون في المجتمع هويته وخصوصيته التي تميزه عن بقية مكونات المجتمع وتحت مظلة الشراكة والمواطنة

والتعاون يتم التفاعل الإيجابي بين تلك الخصوصيات المختلفة، لتتولد في المجتمع ثقافة التعايش السلمي وتختفي ثقافة الإقصاء والتهميش وسياسة الدمج والصر في قالب معين (محمد، ع. 2016: موقع).

- يقول الدكتور جعفر الشيخ إدريس أن الهوية لازمة للمواطنة لأن المواطنين لا بد لهم من نظام سياسي وعلاقات اقتصادية واجتماعية وقوانين تضبط هذه العلاقات ولكن هذا إنما يبنى على معتقدات وقيم ومعايير أي على هوية معينة (نورة، خ. 2005: موقع).

- كما لا يمكن اعتبار المواطنة بديلا عن الهوية، وهي لا تعني التفاعل الإجباري بين الهويات أو هيمنة إحداها على الأخرى، وإنما المواطنة دعامة إضافية للهوية وامتداد لها، ولا يمكن لحق من حقوق المواطنة أن يحل محل حق من حقوق الهوية: كمثل لا يمكن لحق حرية التعبير باعتباره حق من حقوق المواطنة أن يشرع لانتهاك الرموز والشعائر الدينية المؤسسة من بين عوامل أخرى لهوية معينة (سيدي، م. 2010: 67).

المحور الثاني: مشكلة الهوية الثقافية والمواطنة في ظل تداعيات العولمة

1- الهوية الثقافية والعولمة: الهوية معناها في الأساس التفرد، والهوية الثقافية هي التفرد الثقافي، بكل ما يتضمنه معنى الثقافة من عادات وأنماط سلوك وميل وقيم ونظرة إلى الكون والحياة، والتكنولوجيا مجرد طريقة للإنسان لإشباع حاجاته، بمعنى طريقة إنتاج أو طريقة استهلاك، ومن ثم فهي طريقة الإنسان في ممارسة عاداته ومختلف أنواع سلوكه، وطريقته في التعبير عن ميوله وقيمه وعن نظرتة إلى الكون والحياة.

فالعولمة تحمل في طياتها نوع من الغزو الثقافي، أي من قهر الثقافة الأقوى لثقافة أخرى أضعف منها، إذ يمكن وصفها بأنها اعتداء رأسمالي على الهوية الثقافية للأمة المعتدى عليها من أجل استغلالها اقتصاديا، أو إحلال ثقافة أمة محل ثقافة أخرى (جلال، أ. 2013: 253-254).

فالغزو الثقافي الذي يتم في ظل التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يعتبر غزو ثقافة لثقافة مع سمة نفي الثقافة لأن الثقافة الغازية تنسم بعنائها للتفرد، أي بعنائها لأية هوية (جلال، أ. 2013: 262)، وقد حاول ستيوارت هول دراسة التأثير الحقيقي للعولمة على الهوية، قائلا: في المجتمعات الحديثة كانت القومية تشكل عنصرا هاما للهوية، معظم الدول القومية أكدت

على أهمية الأمة، وحاولت استعمال الهوية الوطنية لخلق التضامن بين المواطنين من مختلف الطبقات أو الأصول العرقية، وفي ظل العولمة لم يعد ذلك ممكنا وفعالاً. وهناك ثلاث استجابات رئيسية للعولمة من حيث علاقتها بالقومية (هارلمبس، و. 2010: 99):

1-1 في بعض الأماكن حاول الناس إعادة تأكيد هويتهم القومية كوسيلة دفاع، باعتقادهم بوجود تهديد لهويتهم القومية من جانب المهاجرين مثلاً، ففي بريطانيا أدت ردود الأفعال إلى التوجه نحو الإثنية المطلقة كمحاولة للدفاع ودعم الأمة.

2-1 أولى ردود الفعل تجاه العولمة تبلور بين الإثنيات الكبيرة، ولكن الأقليات الصغيرة أيضاً استجابت بطريقة دفاعية، فاستجابة للتمييز العرقي والعزل، قامت الأقليات العرقية بإعادة التأكيد على ثقافتها وهويتها الإثنية.

3-1 تشكيل هويات جديدة، ففي بريطانيا تجسد ذلك بتشكيل هوية السود وتضم البريطانيين من إفريقيا والكاريببي وآسيا، والتي جاءت كاستجابة للتمييز والإبعاد وأصبحت الهويات الجديدة مختلفة وتضم أكثر من هوية واحدة.

ومنه هناك من يرى بأن العولمة غزو قومي بمعنى تهديد هوية أمة لهوية أمة أخرى، لذلك فالاستقلال الاقتصادي ليس مطلوباً فقط لمنع الاستغلال، بل لتحقيق نهضة شاملة للأمة، وتحقيقاً لاستقلال إرادتها، وتهديد الدين والعقيدة جزء من تهديد نمط الحياة بأسره، ولقيم الأمة بصفة عامة (جلال، أ. 2013: 251).

هناك موقف تفاؤلي بشأن الأوضاع الثقافية في ظل العولمة ففي مشروع قدمه ستيفن داهل (StephenDahl) إلى الجامعة الأوروبية في منتصف عام 1998 بعنوان: "الاتصالات والتحول الثقافي: التنوع الثقافي، العولمة، والتقارب الثقافي" انتهى إلى تقرير النتيجة الآتية: "إن الثقافات قد تقاربت فيما بينها إلى حد كبير، ففضلاً عن البعد الرمزي المميز للثقافة التقليدية، فثمة في الوقت نفسه بعد رمزي عالمي لكل ثقافة، وهذا الأمر هو الذي جعل الثقافات الإنسانية تتضمن كثيراً من أوجه التماثل، وفي ظل سيادة ثقافة عالمية، فإن الاهتمام ينشط أيضاً بالثقافات المحلية".

فالثقافات تتمازج ولا تتلاشى، إذ تنشأ هويات ثقافية جديدة وتتشكل مجتمعات حقيقية أو متخيلة ثم تنحل، ورغم ذلك لم نصل بعد إلى الثقافة العالمية، إذ لا تزال الثقافات الأصلية هي

التي تحدد معالم الثقافات الجديدة، واختفاء جانب من الثقافات المحلية لا يعني تلاشيها (عبد الله، إ. 2008: 126).

وبالتالي يمكن القول بأن هناك من يرى بأهمية البعد الثقافي للعولمة، ففي تقرير مالكولم ووتر (Malcolm Waters) بعد أن أعد فيه التفريق القياسي بين الاقتصاد، الحكومة، الثقافة من حيث أطقم العلاقات المتبادلة المادية والسياسية والرمزية، رأى بأن: «التبادلات المادية تجعل الأمر محليا، والتبادلات السياسية تدوله، والتبادلات الرمزية تعولمه، ويترتب على ذلك أن عولمة المجتمع الإنساني تتوقف على مدى فعالية العلاقات الثقافية بالنسبة إلى الترتيبات الاقتصادية والسياسية، ويمكننا أن نتوقع أن يكون الاقتصاد والحكومة معولمين إلى حد كونهما متناقضين أي إلى المدى الذي تستكمل فيه التبادلات التي تحدث ضمنهما رمزيا، ويمكننا أن نتوقع أيضا أن تصير درجة العولمة في الساحة الثقافية أكبر من مثيلاتها في الساحتين الأخرين». فالرموز الثقافية بالنسبة ل: ووترز "يمكن أن تنتج في أي مكان وفي أي وقت كان، وهناك قدر قليل نسبيا من القيود المصدرية على إنتاجها ونسخها"، لذا فالثقافة في حد ذاتها معولمة أكثر بسبب سهولة توسيع العلاقات المعقدة وسهولة الحركة المتأصلة في النماذج والمنتجات الثقافية (جون، ت. 2008: 37-38).

وهناك رأي يرى بالعكس إذ يؤكد برتران بادي (Bertrand Paddy) أن ادعاء العولمة بتشكيل عالم تتوحد فيه المفاهيم والقيم والأهداف يتضمن مغالطة، لأنه في إطار فرضية التقارب التي تقول بها العولمة تمكن سلسلة من ضروب التنافر وعدم الانسجام التي تقوض تلك الفرضية، فالحث على استيراد نماذج غربية من قبل المجتمعات التقليدية يفضح عدم اتساق تلك النماذج مع نسق القيم الأصلية في تلك المجتمعات، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن تحريض تلك المجتمعات على التكيف مع القيم الغربية يجدد الآمال بردود فعل خطيرة وغير محسوبة (عبد الله، إ. 2008: 132).

2- المواطنة والعولمة:

في إطار العولمة وتوسع التعاملات الاقتصادية والاتفاقيات بين الدول، والتشريعات العابرة للقومية والأنظمة العالمية، والثقافة الشعبية العالمية، بالإضافة إلى تسويق الثقافات المحلية على مستوى العالم ورواج الثقافة الغربية التي تركز حقوق الإنسان والثروة الاقتصادية وحصّة الفرد من الرفاه الاقتصادي، لم تعد الدولة الأمة المتجسدة سياسياً في دولة الأمة والمواطنة المستندة إلى الانتماء للأمة هي الوحدة الوحيدة المهيمنة في الدمج الاجتماعي، فالفصل الدقيق بين أبناء الأمة والأجانب، بين المواطنين وغير المواطنين يفسح المجال أمام نطاقات متدرجة ومتداخلة ذات حدود واضحة تتراوح بين مقيمين مؤقتين ودائمين إلى مهاجرين حاصلين على الجنسية من ذوي المواطنة الواحدة أو المزدوجة، وغدا هؤلاء الأشخاص ثنائيي القومية أقل خطراً من جهة تضارب الولاءات، لكن الفرصة أصبحت أكبر لتعزيز الاندماج ما فوق القومي، فيزداد التعايش العالمي عبر الحدود القومية (خارجها) ويتلاشى شيئاً فشيئاً داخلها (ريتشارد، م. 2009: 381-382).

هذا ما فتح المجال لمزيد من الاستقلال الفردي والتحقق الذاتي، فبتعبير دوركهايم (Durkheim): "مثلت دولة الرفاه علاقة التضامن الميكانيكي في تقسيم العمل بأكثر أشكاله تطوراً، وأدى التقسيم اللاحق للعمل على مستوى العلم إلى مزيد من التضامن العضوي خارج دولة الأمة وداخلها، أي أن علاقات الالتزام والدعم المتبادل أصبحت أكثر تمايزاً وفردانية"، ومن وجهة نظر ماكس فيبر: "مثل هذا الوعي ابتعاداً عن التمييز بين الأخلاق القومية الداخلية والأخلاق الخارجية العالمية، وذلك باتجاه أخلاق تحفظ التفاعل بين الداخل والخارج في الوقت ذاته، وتعني هذه العملية من ناحية المواطنة أننا نصل إلى تمييز بين مستويات المواطنة: المواطنة المحلية، ومواطنة الدولة، ومواطنة ما فوق الدولة، والمواطنة العالمية تحت مظلة الأمم المتحدة"، وبالتالي لم تعد مواطنة دولة الأمة حصرياً بل أصبح لزاماً عليها التنسيق مع أشكال المواطنة المحلية، وما فوق الدولة والعالمية (ريتشارد، م. 2009: 387-388).

فما يمكن فهمه من هذا الطرح أن الدولة وسمات المواطنة فيها والتي تعتبر خصوصية وحرية مجتمعية لها مميزاتها، أصبحت مكشوفة وبدون انتماءات وهويات ثقافية مميزة، نتيجة لما تتنادي به العولمة من تمازج الثقافات والتداخل والاندماج.

وفي ظل العولمة وتداعياتها تم إعطاء دور لما يعرف بالتربية من أجل المواطنة العالمية وهي توجه في التعليم نشأ من واقع أن الناس في عصرنا الحالي يعيشون ويتفاعلون في إطار العولمة، وتوجد العديد من التعريفات للتربية من أجل المواطنة العالمية، فأعلان ماستريخت للتربية من أجل المواطنة العالمية 2002 يقر ما يلي (لشبونة، مركز الشمال- الجنوب. 2008: 14):

- التربية من أجل المواطنة العالمية: هي التربية التي تفتح أعين الناس وعقولهم على حقائق العولمة وتدفعهم للسعي لتحقيق عالم ينعم فيه الجميع بمزيد من العدالة والمساواة وحقوق الإنسان.

- التربية من أجل المواطنة تشمل التعليم من أجل تحقيق التنمية والتوعية بحقوق الإنسان والتعليم من أجل الاستدامة والتعليم من أجل السلام ومنع نشوب الصراعات والتوعية حول التقارب بين الثقافات والتي تشكل مع بعضها البعض ركائز البعد العالمي للتربية على المواطنة.

خاتمة واستنتاجات:

- الهوية والانتماء والمواطنة كلها مفاهيم وطنية ذات خصوصيات تنبثق من طبيعة كل مجتمع وحسب صيرورته التاريخية التي أعطت له مميزات بأبعاد مختلفة تميزه عن باقي شعوب العالم وهذا لا ينفي حقيقة الحوار بين الشعوب والثقافات في إطار الأمة الواحدة ذات الاختلافات المتميزة، التي لا تفسد نمط التعاون والتماسك القيمي، فجاءت العولمة بمفاهيم الانفتاح والاندماج وتخطي الحدود الوطنية إلى ما فوقها، فأضحت الدولة رهينة للتغييرات الخارجية ومميزاتها الوطنية عرضة للغزو الثقافي المنادي بتمازج الثقافات بعيدا عن الخصوصية، أي أن مخاطر العولمة قد باتت مكشوفة لكن هناك معضلة تكمن في عدم قدرة الدول على مواجهتها نتيجة تشتتها وانقسامها.

- تبقى قضية الانتماء بمثابة المحدد الذاتي والموضوعي لثنائية الهوية والمواطنة، كأنها القلب الذي تنصهر فيه الحقوق والواجبات وكذا الدين والعرق وغيرها من المكونات الشخصية لكل مجتمع وكذلك لكل فرد ضمن بيئته ومحيطه.

- هناك تشابك وتعقيد من ناحية الفصل أو الجمع بين الهوية الثقافية التي تعتبر ميزة كل مجتمع وبين المواطنة باعتبارها جامعة لعدة مجالات اجتماعية، ثقافية وسياسية وأيضا اقتصادية، كأننا نتحدث عن الهوية كجزء من الكل ألا وهو المواطنة كممارسة وكذلك المواطنة كجزء من الكل وهو الهوية الثقافية التي تذوب في إطارها الجوانب الاجتماعية من تراث وتقاليد والجانب السياسي والاقتصادي فيما يخص حرية المشاركة والإدلاء بالرأي والحق في العمل والرفاهية، أي أن يكون الإنسان المنتمي لعرق معين وله نفس الروح الوطنية جزء من التفاعل بين مختلف الهويات داخل الدولة أو الأمة الواحدة.

- زادت حدة التوتر الهوياتي نتيجة المؤثرات الخارجية أو بالأحرى تداعيات المشروطة على الدول التي يزيد فيها معدل الطائفية، إذ زادت حدتها بفعل الممارسات الخارجية بهدف إضعاف التماسك المجتمعي وتحقيق مصالح آنية على حساب أمن واستقرار الدول والمواطنين، ما يمكن الإشارة إليه من خلال تناقضات العولمة التي تدعو إلى التمازج الثقافي على المستوى العالمي على حساب التماسك الداخلي، أي أنها شكل إمبريالي جديد يأخذ طريقة دبلوماسية ذكية من ناحية الشعارات التي ينادي بها.

البيبلوغرافيا المعتمدة:

• الكتب:

1. الدواي، عبد الرزاق. (2013)، في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات: حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.
2. آل عبود، عبد الله بن سعيد بن محمد. (2011)، قيم المواطنة لدى الشباب وإسهامها في تعزيز الأمن الوقائي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
3. أمين، جلال. (2013)، العولمة والهوية الثقافية والمجتمع التكنولوجي الحديث. من كتاب قاسم رياض زكي الهوية وقضاياها: في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، (249-266).
4. إيجلتون، تيري. (2012)، فكرة الثقافة، ترج: شوقي جلال. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
5. إلبوت، ت.س. (2001)، ملاحظات نحو تعريف الثقافة تر: شكرى محمد عياد. مكتبة الأسرة.
6. توملينسون، جون. (2008)، العولمة والثقافة: تجربتنا الاجتماعية عبر الزمان والمكان تر: إيهاب عبد الرحيم محمد. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
7. حرفي، سوزان. (2009)، الهوية والحركة الإسلامية، دار الفكر، دمشق.

8. صن، أمارتيا. الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي. ترجم من طرف سحر توفيق. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب، 2008.
9. عاصي، بولس. (2010)، "الطائفية والمواطنة في لبنان: الواقع الطائفي ودولة المواطنة في لبنان". من كتاب عاصي بولس وآخرون، المواطنة والدولة: مقاربات واتجاهات، ط. 1، منتدى الفكر اللبناني، (11-44).
10. عودة، مراد ونبأ، العاصي ورمضان، شادي. (2013)، المواطنة، بيت لحم، فلسطين.
11. فوزي، سامح. (2007)، المواطنة، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.
12. قاسم، مصطفى. (2006)، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة.
13. ميكشيللي، اليكس. (1993)، الهوية. تر: علي وطفة. دار الوسيم للخدمات الطباعية، دمشق.
14. مينش، ريتشارد. (2009)، الأمة والمواطنة في عصر العولمة: من روابط وهويات قومية إلى أخرى متحولة. تر: عباس عباس. الهيئة العامة السورية للكتاب.
15. ولد يب، سيدي محمد. (2010)، الدولة وإشكالية المواطنة: قراءة في مفهوم المواطنة العربية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان.
16. وهولبورن، هارلمبس. (2010)، سوشيلوجيا الثقافة والهوية. تر: حاتم حميد محسن. دار كيوان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

● الرسائل والأطروحات:

17. أبو عنزه، محمد عمر أحمد. (2011)، واقع وإشكالية الهوية العربية: بين الأطروحات القومية والإسلامية دراسة من منظور فكري، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
18. حنان، تيتي. (2013-2014)، دور وسائل الإعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام: حالة الثورات وقيم الانتماء لدى الشعوب العربية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

● المجالات:

19. إبراهيم، عبد الله. (2008)، "حوار الثقافة والقيم والمجتمعات التقليدية"، ثقافتنا للدراسات والبحوث، م. 5، ع. 17، (115-136).

20. العقيل، عصمت حسن و الحيارى، حسن أحمد. (2014)، "دور الجامعات الأردنية في تدعيم قيم المواطنة"، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، م. 10، ع. 4، (517-529).
21. صونية، العيدي. (2008)، "المجتمع المدني، المواطنة والديمقراطية: جدلية المفهوم والممارسة"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ع. 2 و 3.
22. رحيمة، شرقي. (2013)، "الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع. 11، (189-196).

● المعاجم:

23. بينيت، طوني وغروسبيرغ، لورانس و موريس، ميغان. (2010)، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع. تر: سعيد الغانمي المنظمة العربية للترجمة، بيروت.

● منشورات الهيئات الدولية والمنظمات:

24. لشبونة، مركز الشمال-الجنوب لمجلس أوروبا، "ما هي التربية من أجل المواطنة العالمية؟"، في الدليل التطبيقي للتربية من أجل المواطنة العالمية: مفاهيم ومنهجيات التربية من أجل المواطنة العالمية لاستعمال المربين والمسؤولين السياسيين، 2008.

● المواقع الإلكترونية:

25. السعد، نورة خالد. "المواطنة والهوية"، في: <http://www.alriyadh.com/91398>
26. عبد الوهاب، محمد حلمي. "الهوية والمواطنة في الخطاب الليبرالي المعاصر"، في: <http://archive.aawsat.com/details.asp?section=17&article=661369&issueno=12117#.VsYAAoE>

[BCBdg](#)

- 27 - مسلم، محمد عمر. "الفرق بين الهوية والمواطنة"، في: <http://www.islaher.org/article.php?id=76>